

على عشرة اقول مستحبة وترجم ابن حجر الاجماع عليه مردود وتعين حمل هذا القول
على ما زاد على اللفظ لقرينة القولى المصرح بخلاف في وجوبها في العزومة واجبة في الجملة
بغير صرح وادل ما يحصل به الا حزامه في الضروريات بعض المالكية الاجماع عليه ولا دليل
له في قول ابن عبد البر اجماع العلماء على انها فرض على كل مؤمن بهذه الآية واجبة مرة في العمر
ككلمة التوحيد لان مطلق الامر لا يقتضي تكرارا والمأهية تحصل مرة وعليه جمهور الامم
منهم ابو حنيفة ومالك وغيرهما واجبة في المشهد واجبة في مطلق الصلاة وتقدر بعض
الحنابلة بتعيين دعاء الا فتاح لها يجب الاكثر منها من غير تعيين بعدد يجب في كل مجلس
مرة وان تكرر ذكره مرارا يجب في كل دعاء يجب كلما ذكره وقال جمع من المتنفذين منهم
الطحاوي وعبارته يجب كلما سمع ذكره من غير اذكاره بنفسه وجمع من الشافعية منهم
الامير المجتهدون الطحاوي والاسنان ابو اسحاق الاسبغاني والشيخ ابو حامد الاسبغاني
وجمع من المالكية منهم الطرطوسي وابن العربي والفاكهماني وبعض الحنابلة قروهم على
القول الضعيف في الاصول ان المراد باللفظ في التكثير وليس كذلك بل انه اذا ذكر
كالاحاديث التي فيها الدعاء بالرفع والاعاد والشفق والوصف بالخل والحناء وغير
ذلك مما يقتضى الوعيد وهو في القول من علامات الوجوب واعتراض هذا القول كثيرا
بانه يخالف الاجماع المتعقد قيل قائله اذ لم يعرف عن صحابي ولا تابعي ولا من يلزم على قوله
ان لا يتفرغ السامع لعبادة اخرى وانها يجب على المؤمن وسامعه والقارئ المأمور بتكريمه
والمسلفظ بكلمة الشهادة وفيه من الراجح ما خالف الشريعة السموية بخلافه وبان السائل على
تعالى كلما ذكر الحق بالوجوب ولم يتقرب به وبانه لا يحفظ عن صحابي انه قال يا رسول الله
صل عليه عليك وبان تلك الاحاديث للحج بها للوجوب خرجت مخرج المباحة في تأكيد
ذلك وطلبه وفي حق من اعتاد ترك الصلاة عليه ديننا ويمكن الا نفضل عن جميع ذلك
الاول فلان القائلين بالوجوب من امة النقل فكيف يسعهم خرق الاجماع على انه لا يكفي
في اورد عليهم كونهم يحفظ عن صحابي ولا تابعي ولا تابعي الا ان حفظ اجماع من صحاح بعد
الوجوب كذلك وان بذلك واما الثاني فممنوع بل يمكن التفرغ لعبادات اخرى واصا

بها مائة الف دينار
المجلد الثاني من تاريخ دار الحديث

Copyright